مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العـدد: (01)، (2023)، ص 10 - 24

معضلة إدارة التعددية الدينية في المجتمعات الهجينة: الخبرة اللبنانية نموذجا

The dilemma of managing religious pluralism in hybrid societies: The Lebanese experience as a model

سمير حمياز[1]*، مراد حجاج[2]
[1]جامعة بومرداس، (الجزائر)، samirhamiaz@hotmail.com
[2]جامعة بومرداس، (الجزائر)، mouraditfc@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2023/05/03 تاريخ قبول النشر: 2023/06/07 تاريخ النشر: 16 /06/ 2023

ملخص:

تعالج هذه الدراسة معضلة إدارة التعددية الدينية في المجتمعات الهجينة، من خلال دراسة الحالة اللبنانية، وقد حاولت الدراسة البحث في الآليات الكفيلة بإدارة التنوع الديني والثقافي في المجتمعات التعددية والهجينة وكيف يمكن تطبيق وإسقاط هذه الآليات على الحالة اللبنانية، بالشكل الذي يجعل الدولة قادرة على ضمان تنوعها الديني والثقافي، وفي الوقت ذاته تحمي أمنها القومي وتحصن وحدتها الترابية من خطر التفكك والزوال. وقد خلصت الدراسة، إلى أن تحقيق الاستقرار والسلم المستدام في المجتمعات الهجينة مرهون بمدى نجاح السلطة المركزية في الإدارة الديمقراطية للتعددية الدينية والهوياتية، من خلال المراهنة على سياسة الاستيعاب، الديمقراطية التوافقية، الحياد السياسي للدولة، العدالة الثقافية والتوزيع العادل للسلطة والثروة، وغيرها من الآليات التي تجعل الدولة كيانا سياسيا حاميا لحقوق الأقليات ومعبرا عن التنوع الديني والثقافي، ومن جهة أخرى يتم تجنيب الدولة خطر التفكك الذي يهدد وحدتها الترابية.

الكلمات مفتاحية: التعددية الدينية؛ المجتمعات الهجينة؛ الأمن الاجتماعي؛ الهوية الدينية؛ لبنان.

Abstract:

This study treats the dilemma of managing religious pluralism in hybrid societies, by studying the Lebanese case, through the following problematic: What are the mechanisms capable of managing religious and cultural diversity in pluralistic and hybrid societies? How can these mechanisms be applied to the Lebanese case, in order to make the state capable of guaranteeing its religious and cultural diversity, and at the same time protecting its national security and regional unity from the danger of disintegration?. This study concluded that achieving stability and sustainable peace in hybrid societies requires the effectiveness of the central authority in the democratic management of religious pluralism and identities, through reliance on the policy of assimilation, consensual democracy, political neutrality of the state, ethnic justice and the fair distribution of power and wealth, and other mechanisms that The state makes a political entity that protects the rights of minorities and expresses religious and cultural diversity. On the other hand, the state is spared the risk of disintegration and division that threatens its unity and territorial integrity.

Keywords: religious pluralism; hybrid societies; social security; religious identity; Lebanon.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تشكل مسألة إدارة التعددية الدينية والهوياتية، إحدى القضايا الحساسة البالغة الخطورة، بحكم ما تنطوي عليه هذه القضية من معضلات، ترتبط أساسا ليس فقط بالاستقرار السياسي والأمن القومي للدولة، ولكن أيضا بالأمن الوجودي للأقليات والمجموعات الدينية، خاصة في ظل أنظمة سياسية تسلطية وأحادية تتميز بالعجز الديمقراطي وتقوم على منطق التهميش والإقصاء، وعدم الاعتراف بحقوق الأقليات والمجموعات الدينية، فضلا عن غياب التوزيع العادل للقيم وللسلطة والثروة بين مختلف المكونات المشكلة للمجتمع.

وفي ظل فشل السلطة المركزية في إدارة التنوع الديني والثقافي في المجتمعات التعددية، تبرز أنماط مختلفة من الاحتقان الطائفي والتعبئة المذهبية، قد تشكل مدخلا لصراعات دينية وهوياتية حادة، وبذلك تصبح التعددية الدينية والهوياتية خاصة عندما يتم تسييسها، كمصدر تهديد للأمن القومي للدولة ولاستمرارية وحدة وجودها.

تأسيسا على ذلك، حاولت الكثير من أدبيات علم الاجتماع السياسي، وبالخصوص كتابات "ويل كيملكا"، "أرنت ليجفهارت"..، البحث في آليات وطرائق إدارة التعددية الدينية والثقافية، من خلال المراهنة على الديمقراطية التوافقية، الحياد السياسي للدولة، المساواة والعدالة الإثنية، التوزيع العادل للسلطة والثروة، تغليب منطق التعايش والتسامح بدلا من منطق التهميش والإقصاء، علاوة على ضرورة تنمية الحس المواطني، باعتباره عنصرا جوهريا لتوليد هوية مشتركة موحَّدة وموحدة لمختلف المكونات المجتمعية، وغيرها من الآليات التي تبحث في كيفية جعل الدولة كيانا سياسيا حاميا لحقوق الأقليات ومعبرا عن التنوع الديني والثقافي دون أن تتعرض الدولة لخطر التفكك والزوال.

وتعد لبنان إحدى الدول الشرق أوسطية، التي تتميز من حيث بنية نسيجها الاجتماعي بدرجة كبير من التنوع والتعدد على الأصعدة الدينية والطائفية والهوياتية، وقد شهد التاريخ السياسي للبنان صراعات طائفية حادة وحرب أهلية دامية، نتيجة للعجز الوظيفي للدولة في إدارة التعدد الديني والهوياتي.

بيد أن التجربة اللبنانية، اهتدت بعد فترة طويلة من الصراعات إلى إقرار مجموعة من الآليات والترتيبات السياسية لإدارة التعددية الدينية والطائفية، بالشكل الذي يضمن العيش المشترك بين الطوائف المختلفة من جهة، ويؤسس من جهة أخرى لأرضية صلبة لتحقيق السلم المستدام في لبنان.

على ضوء ما تقدم، تحاول هذه الدراسة، البحث في الآليات الكفيلة بإدارة التنوع الديني والثقافي في المجتمعات التعددية والهجينة؟ وكيف يمكن تطبيق وإسقاط هذه الآليات على الحالة اللبنانية، بالشكل الذي يجعل الدولة قادرة على ضمان تنوعها الديني والثقافي، وفي الوقت ذاته تحمي أمنها القومي وتحصن وحدتها الترابية من خطر التفكك والزوال؟.

سعيا للإجابة عن الإشكالية، تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية:

- كلما زاد استيعاب الجماعات الإثنية والدينية والطائفية في إطار ديمقراطية توافيقة وتوزيع عادل للسلطة والثروات في المجتمعات التعددية، كلما تعزز السلم والاستقرار السياسي والمجتمعي.

ولمعالجة الموضوع اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، كونه يساعد على دراسة إشكالية إدارة التعددية الدينية ليس في مجمل منطقة المتوسط، وإنما بالتركز فقط على دراسة الحالة اللبنانية، باعتبارها تشكل إحدى الدول المتوسطية الأكثر تنوعا على الصعيد الديني والطائفي، وبذلك فهي تمثل النموذج الأنسب، وموضوعا خصبا لبحث المشكلات المرتبطة بإدارة التعددية الدينية والثقافية. كما تندرج الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، من خلال توصيف خريطة التعددية الدينية والهوياتية في لبنان، فضلا عن تحليل أسباب وتبعات فشل الدولة في التعامل مع التنوع الديني والثقافي، وكذا اقتراح أهم الآليات التي من شأنها إدارة التعددية الدينية والهوياتية في لبنان، بالشكل الذي يحفظ حقوق الأقليات الدينية ويضمن استمرارية وبقاء الدولة.

قصد الإجابة عن الإشكالية، فقد تم تقسيم الدراسة، إلى هيكلة منهجية تتضمن المحاور التالية:

1. التأصيل المعرفي للتعددية الدينية.
2. قراءة عامة في آليات إدارة التنوع الديني والثقافي في المجتمعات الهجينة.
3. معضلات إدارة التعددية الدينية في الدول المتعددة الثقافات والديانات.
4. الإسقاطات الميدانية لآليات إدارة التعددية الدينية على الحالة اللبنانية.

2. التأصيل المعرفي للتعددية الدينية

تشكل التعددية الدينية أحد المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع في إطار أدبيات العلوم الاجتماعية والسياسية، وبخاصة في تنامي زخم الصراعات الطائفية والأزمات الهوياتية التي تشهدها الكثير من دول العالم، ومن هذا المنطلق يتوخى هذا المحور التطرق إلى مفهوم التعددية الدينية، وكذا الإشكالات المرتبطة بها.

1.2 مفهوم التعددية الدينية

يشير مفهوم التعددية الدينية، إلى ذلك الإطار من التفاعل المؤسس على التسامح والتعايش المثمر بين المجوعات والطوائف الدينية المختلفة. كما ينطوي مفهوم التعددية على نمط من التفاعلات القائمة على الاحترام المتبادل مع تلافي منطق الصراع، ولكن أيضا بعيدا الانصهار والهيمنة. ومن هذا المنطلق، فإن التعددية تعني ذلك التنوع المؤسس على التميز وعلى احترام الخصوصية.[1]

وتعتبر التعددية الدينية والهوياتية، فلسفة سياسية واجتماعية تعمل في جانبها الأكبر على تطوير التنوع الديني والثقافي داخل الدولة الواحدة، فضلا عن تعزيز التفاهم بين المجموعات الدينية والثقافية المختلفة، وتأسيسا على ذلك، يطلق على التعددية الدينية والثقافية في بعض الأدبيات اسم "البينية الدينية والثقافية". ويراهن مؤيدو فلسفة التعددية الدينية، أن تضطلع مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدور محوري في تكريس ثقافة التعددية، قصد

فهم الثقافات والهويات الدينية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع ومعرفة كيفية التعامل معها لتجنب الصراعات الطائفية والإثنية، ولعل هذا ما يعرف "بالتربية المتعددة الثقافات" أو"التربية البين ثقافية".[2]

2.2 الإشكالات المرتبطة بمفهوم التعددية الدينية

تعد التعددية الدينية وآليات إدارتها، قضية حيوية تطرح بشدة خاصة في المجتمعات والدول التي يتميز نسيجها الاجتماعي بدرجة كبيرة من التنوع على مستوى الأديان والمذاهب والثقافات..، الأمر الذي يثير أسئلة بالغة التعقيد، ومن ذلك، كيف يمكن جعل جماعات دينية وهوياتية تمتلك أنماطاً وأعرافاً وتقاليد ومعتقدات خاصة بها، بأن تتعايش معاً دونما أن تعرض وحدة المجتمع لخطر التشظي والتفكك؟ وإلى أيّ مدى يمكن للحقوق المدنية التي ترفعها المواطنة بناء مجتمع منسجم ومتماسك؟ وكيف يمكن المواءمة بين الهويات الفرعية والهوية الوطنية؟ وما هي التدابير والسياسات التي يمكن أن تراهن عليها الدساتير والحكومات لحفظ التعددية وضمان العيش المشترك بين المجموعات والطوائف الدينية المختلفة دونما تعريض انسجام المجتمع ووحدة الدولة لخطر التشظي والتفكك؟.

وعليه، إن الإجابة على هذه التساؤلات، هو من صميم وجوهر الفلسفة العامة لإدارة التعددية الدينية والهوياتية، التي تقوم على منطق الحرية والتعايش بين الديانات المختلفة، في إطار الحق في الاختلاف والتنوع، أي أنها إقرار واعتراف بوجود التنوع الديني والهوياتي والاجتماعي، وهي تعالج مشروعية تعدد القوى والآراء والمعتقدات، التي تُعبر عن نفسها في المجتمع ومؤسسات الدولة التمثيلية، مما يسمح لمختلف المجموعات والطوائف بأن تشعر بأنها مُمثلة وفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية.

وتقتضي الإدارة الديمقراطية العادلة للتعددية الدينية والهوياتية، اعتماد مبدأ المواطنة أساساً في التعامل بين المكوّنات المجتمعية من دون التمييز على أساس الدين، أو المذهب، أو العرق..، بالإضافة تكريس المساواة وتكافؤ الفرص، فضلا عن تقاسم السلطة وضمان التمثيل السياسي لمختلف المكونات الاجتماعية، وغيرها من الترتيبات الكفيلة باستيعاب المجموعات الدينية المختلة، في إطار من التسامح والتعايش السلمي، بالشكل الذي يحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة.[3]

3. قراءة عامة في آليات إدارة التنوع الديني والثقافي في المجتمعات الهجينة

تنطوي أدبيات العلوم الاجتماعية والسياسية، على الكثير من الطروحات التي بحثت في آليات وطرائق إدارة التنوع الديني والثقافي في الدول والمجتمعات التعددية، وعلى هذا، يهدف هذا المحور إلى البحث بداية في آليات إدارة التعددية الدينية والثقافية، بالإضافة إلى تقديم قراءة نقدية تحليلية لهذه الآليات.

1.3 آليات إدارة التعددية الدينية والثقافية

يمكن إبراز وتبيان آليات إدارة التعددية الدينية والثقافية في النقاط التالية:

1.1.3 سياسية الاعتراف العام بالمجموعات والأقليات الدينية:

تعد سياسة الاعتراف العام بالأقليات والمجموعات الدينية المختلفة، إحدى الآليات الهامة في مجال إدارة التنوع الديني والثقافي في الدول المتعددة الديانات والثقافات. وتعني، الاعتراف بالجماعات والطوائف الدينية وبالمكونات الثقافية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع، وكذا توزيع الموارد الاقتصادية والسلطة السياسية بين مختلف المكونات الاجتماعية بشكل عادل. ومن ثم، تغدو سياسة الاعتراف العام، إقرارا من لدن الدولة بوجود الاختلافات والتباينات الدينية والهوياتية والثقافية على نحو رسمي.[4]

وتأسيسا على ذلك، تُعبر سياسة الاعتراف العام بالمجموعات والأقليات الدينية والثقافية، عن إقرار الحقوق وضمان المشاركة في السلطة والتمثيل السياسي، وكذا التوزيع العادل للثروة والقيم دونما تهميش أو إقصاء.

2.1.3 الحياد السياسي للدولة:

ليست سياسة الاعتراف العام، هي السبيل الأوحد للتعامل مع التنوع الديني والثقافي، بل ثمة ترتيبات أخرى لإدارة التعددية الدينية والهوياتية، ولعل من أبرزها مبدأ الحياد السياسي للدولة، الذي يشير إلى ضرورة حياد الحكومات والتعامل بصورة حيادية مع مختلف المكونات الدينية والثقافية التي يتشكل منها المجتمع.

كما تقتضي فكرة حيادية الدولة، أن يقف النظام السياسي على مسافة واحدة في تعامله مع المجموعات الدينية والثقافية المختلفة، دون الميل إلى أي مكون اجتماعي. علاوة على ذلك، يتعين على النظام السياسي أن لا يعتنق أية إيديولوجية لإحدى المكونات الاجتماعية.[5]

الأمر الذي يعني التعامل مع الثقافة والدين بصورة حيادية، ومن ثم لا تعبر الدولة عن معتقدات الأكثرية ولا الأقلية، سواء كانت تلك المعتقدات دينية أم ثقافية، وفي الوقت ذاته تتعامل الدولة على أساس احترام كل المكونات الثقافية والدينية للمجتمع دون استثناء.[6]

وعليه، فإن إبعاد هيمنة ثقافة دينية لأحد المكونات الاجتماعية على الدولة وتعميمها، يفضي إلى العديد من المزايا، ولعل أبرزها، جعل الدولة كمشترك عام، وبالتالي لا يحق لأي مكون ديني أو ثقافي احتكاره على حساب المكونات الأخرى في المجتمع.[7]

3.1.3 آلية الديقراطية التوافقية:

يعتبر عالم السياسة الهولندي "أرنت ليجبهارت" المنظر الأهم لمصطلح الديمقراطية التوافقية، التي تشكل إحدى الآليات الناجعة لإدارة التنوع الديني والهوياتي في المجتمعات التعددية والهجينة. وتقوم الديمقراطية التوافقية، على قبول التنوع الديني والثقافي والاثني، مع ضمان الحقوق والحريات والفرص بالنسبة للجميع، فضلا عن إيجاد المؤسسات السياسية والاجتماعية لتمثيل تلك الجماعات، التي تتمتع بمزايا المساواة، دون الحاجة إلى الاستيعاب القهري.[8]

وتنطوي الديمقراطية التوافقية، على العناصر الرئيسية التالية:[9]

- ✓ حكومة ائتلافية موسعة تضم تظم الأحزاب السياسية التي تمثل الأقسام الرئيسية للمجتمع المتعدد الثقافات والديانات.
- ✓ مبدأ التمثيل النسبي في الإدارات والوزارات والمؤسسات والانتخابات أساسا.
- ✓ حق الفيتو المتبادل للأكثريات والأقليات على حد سواء لمنع احتكار السلطة.
- ✓ الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة.

4.1.3 العدالة الثقافية والدينية:

لقد ذهب "ويل كيملكا"، إلى تعريف العدالة الثقافية والدينية، على أنها "غياب علاقات الاضطهاد والإذلال ما بين مختلف الجماعات الثقافية والدينية. وفي ضوء هذه العدالة، يتحقق التكامل الاجتماعي وكذا إنصاف شتى الجماعات الدينية والثقافية والاثنية عن طريق حقوق الأقليات والعمل على حماية الحقوق الفردية ضمن المجتمع السياسي لكل من الأكثرية والأقلية عن طريق حقوق الإنسان."[10] كما تعني العدالة الثقافية والدينية، التعامل مع الأقليات الدينية والمجموعات الثقافية المختلفة على قدم المساواة، وعلى أساس من الحرية وتكافؤ الفرص دون تهميش أو إقصاء، ولذلك يحظى كل مكون ثقافي أو ديني بالحقوق والحريات نفسها التي يحوزها أقرانه.

وتأسيسا على ذلك، يرى "كيملكا" أن العمل بهذا المنظور الثقافي للعدالة، سيؤدي في نهاية المطاف إلى زوال علاقات الاضطهاد والإذلال، أي زوال وضعية الأكثرية–الأقلية لتقوم مقامها وضعية المواطنة المتعددة الثقافات. كما يستند "كيملكا" في منظوره للعدالة الثقافية والإثنية، إلى فكرة أساسية مفادها، أن العدالة تعمل على معالجة مشاكل الانسجام الاجتماعي، ولذلك، فهي المعنية بإيجاد حلول للمعضلات الناجمة عن توتر العلاقات الاجتماعية وتباين انتماءات الأفراد الدينية والثقافية وتناقض مصالحهم وانتماءاتهم. وبالنظر إلى كون هذه المشاكل طبيعية في الأصل، وتشكل عنصرا راسخا في الحياة الاجتماعية في الدول المتعددة الثقافات والديانات، فإن دور العدالة فيها يتجسد بتقليص آثار هذه المشاكل ومنعها من التفاقم حتى لا تهدد وجود المجتمع بأسره.[11]

5.1.3 خيار الفيدرالية المتعددة الديانات والثقافات:

تعتبر الفيدرالية نظام سياسي يقوم على إتحاد مركزي على أساس جغرافي، أو إثني بين مقاطعتين أو إقليمين أو أكثر، والدولة الفيدرالية هي دولة واحدة، تتضمن كيانات دستورية متعددة، ولكل منها نظامها القانوني الخاص واستقلالها الذاتي، وتخضع للدستور الفيدرالي باعتباره المنشئ لها والمنظم لبنائها القانوني والسياسي.[12]

وتكمن أهمية الفيدرالية، في كونها توفر إحدى الحلول لإدارة المشكلات المرتبطة بوجود مجموعات دينية وثقافية وإثنية متباينة المصالح والأهداف داخل الدولة الواحدة، فهي تحفظ من جهة وحدة الدولة وكيانها

السياسي، ومن جهة أخرى تمنح المقاطعات والأقاليم نصيبا من السلطة والثروة والتمثيل السياسي، كما تضمن الفيدرالية الاحترام التام للتنوع الديني والثقافي والإثني.[13]

2.3 قراءة نقدية لآليات إدارة التعددية الدينية والثقافية

بالرغم من أهمية الطروحات النظرية التي قدمت بشأن إدارة التنوع الديني والثقافي وبناء دول ومجتمعات متعددة الديانات والثقافات، إلا أن هذه الطروحات تعرضت لعدة انتقادات، ومن ذلك، أن الأخذ بفكرة التعددية الدينية والثقافية على إطلاقها، والتعامل مع التنوع الديني والثقافي الحاد، وبخاصة في دول جنوب المتوسط، على أساس التعددية وتوزيع المنافع والأعباء على أساس الانتماء الديني والثقافي ومدى التعرض للإقصاء الثقافي والحرمان الاقتصادي والاجتماعي..، سيؤدي إلى ترسيخ حدة الوعي بالتمايز والخصوصية الدينية والثقافية، حتى لدى الجماعات التي كان حس التباين الثقافي المسيس لديها حسا ضعيفا، مقارنة بالجماعات الأخرى الأكبر حجما.

وتأسيسا على ذلك، يزداد تسييس الهويات الدينية والثقافية، وتتعمق حدة التباينات بين المركز والأطراف، فتتحول هذه الهويات الدينية والثقافية عمليا إلى كيانات ثقافية، متمركزة سياسيا وجغرافيا، بحيث لا يربطها بالمركز سوى صلة واهنة وهي الدولة التي سرعان ما تزول.[14]

ومن هذا المنطلق، هناك من يرى، أن الطروحات النظرية الخاصة بالتعددية الدينية والثقافية، تعمل في جانبها الأكبر على إضعاف قدسية الدولة وتآكل منطقها السيادي، وفي المقابل، فإن الأخذ بهذه الطروحات يدفع إلى الانفصال وتشظي الدولة وتفككها، ومن ثم، تقوم محل الدولة الوطنية دويلات على أسس مذهبية وعرقية وثقافية. كما أن هذه الطروحات تتنافى مع منطق النظام الديمقراطي، الذي تشكل السيادة الشعبية وفكرة المواطنة شرطا جوهريا لقيامه، خاصة وأن السيادة الشعبية تقتضي أن يكون المتمتع بالحقوق الجماعية هو المجتمع السياسي أي الدولة دون مكوناتها.

علاوة على ما سبق، يمكن القول أن التعددية الدينية والهوياتية، وبالخصوص في الدول التي تفتقر إلى الثقافة السياسية الديمقراطية، من شأنها أن تؤدي إلى إفراز نتائج عكسية من خلال تعزيز الولاءات الفرعية المذهبية والطائفية على حساب الولاء للوطن، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف الحس المواطني الذي ينبغي أن تذوب وتنصهر فيه مختلف المكونات الاجتماعية.

4. معضلات إدارة التعددية الدينية في الدول المتعددة الثقافات والديانات

تُعد مسألة إدارة التنوع الديني والثقافي واحدة من الإشكاليات العويصة، التي تُطرح في المجتمعات الهجينة والمفككة على الصعيد الديني والثقافي، وعلى هذا، يتوخى هذا المحور، البحث في التحديات التي تواجه إدارة التعددية الدينية والآثار المترتبة عن فشل هذه الإدارة على أمن الدولة ووحدتها الوطنية.

1.4 تحديات إدارة التنوع الديني في المجتمعات التعددية

تشكل إدارة التعددية الدينية رهانا وتحديا كبيرا بالنسبة للسلطات المركزية للدولة، بحكم ما يترتب عن هذه المسألة من مضاعفات وتبعات خطيرة، قد تعصف بالوحدة الترابية للدولة وبأمنها القومي. ومن الثابت، أن المعضلات المرتبطة بقضية إدارة التعدد الديني والهوياتي، لا تنشأ من فراغ، وإنما هي محصلة لمجموعة من الحركيات السببية التي تعمل في جانبها الأكبر على انبعاث الحركات المطلبية التي تقودها هذه المجموعات الدينية والهوياتية. إذ يمكن إبراز وتبيان هذه الحركيات السببية في العناصر التالية:

- سياسة التهميش والإقصاء التي تمارسها السلطة المركزية ضد الأقليات الدينية والمجموعات الثقافية.
- غياب التوزيع العادل للثروة والسلطة والقيم بين المكونات الاجتماعية المختلفة.
- الحرمان الطموحي، وانعدام المساواة وتكافؤ الفرص.[15]
- غياب الاعتراف بحقوق الأقليات والمجموعات الدينية والثقافية.
- انعدام الحياد السياسي للسلطة في تعاملها مع الأقليات والمجوعات الثقافية المشكلة للمجتمع.
- تغليب الحلول الأمنية في التعامل مع المطالب المشروعة للأقليات الدينية والثقافية، بدلا من التعاطي معها وفق سياسة الاستيعاب ووفق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- دور العامل الخارجي في التعبئة المذهبية وفي إذكاء الصراعات الطائفية والهوياتية.

2.4 أثر الفشل في إدارة التعددية الدينية على أمن الدولة ووحدتها الوطنية

من الثابت أن العجز الوظيفي للسلطة المركزية في إدارة التعددية الدينية والثقافية، من شأنه أن يؤدي إلى إفراز مضاعفات خطيرة، ومن ذلك، ضعف رابطة المواطنة، نتيجة حلول الولاءات التحتية، المناطقية والمذهبية والقومية ...، محل الولاء للوطن.

كما أن فشل النظام السياسي في إدارة التنوع الديني والثقافي، من شأنه أن يفضي إلى العديد من الأزمات السياسية، ومن ذلك، أزمة المشروعية، نتيجة عدم اعتراف المناطق التي تتواجد فيها الأقليات والمجموعات الدينية والثقافية بشرعية السلطة الحاكمة، الأمر الذي يؤدي إلى أزمة التغلغل بحكم عدم قدرة الحكومة المركزية على بسط سلطتها وقوانينها في مناطق الأقليات الدينية والثقافية وبذلك، تتشكل مناطق رمادية وبؤر توتر، تفضي إلى ثغرات بنيوية في الأمن القومي للدولة.[16]

علاوة على ذلك، فإن فشل النظام السياسي في التعامل مع التعددية الدينية والهوياتية، قد يؤدي إلى تنامي انبعاث المطالب السياسية للمجموعات الثقافية والدينية، التي عادة ما تظهر في شكل حركات ومطالب انفصالية تهدد الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للدولة.

الواقع، أن الممارسة الدولية، أثبتت أنه في حالات انهيار السلطة المركزية، أو عجزها الوظيفي في إدارة التنوع الثقافي والديني والعرقي، تدخل المجموعات الثقافية والدينية والعرقية في ما أسماه "باري بوزان" "بالمعضلة الأمنية الاثنية

والدينية"، التي عادة ما تكون نتيجة لحالة الفوضى وانهيار السلطة المركزية، فضلا عن محدودية الموارد وغياب الثقة..، وتأسيسا على ذلك، تقدم كل مجموعة دينية وثقافية على اتخاذ الإجراءات التي تكفل لها البقاء والأمن الوجودي، بيد أن المجموعات الثقافية والأقليات الدينية الأخرى تنظر إلى هذه الإجراءات على أساس أنها عدائية وموجهة ضد أمنها وبقائها، الأمر الذي يؤدي إلى انزلاق هذه المجموعات إلى مأزق أمني وإلى حروب استباقية دينية طائفية وثقافية بغية الحفاظ على بقائها، ولعل هذا ما يفضي إلى تشظي الدولة وتفككها على شاكلة ما وقع في يوغوسلافيا سابقا.[17]

ويُضاف إلى ما سبق، أن فشل السلطة المركزية في تدبير وإدارة التعددية الدينية، علاوة على اضطهاد الأقليات الدينية وانتهاك حقوقها، قد يفتح الأبواب للتدخلات الأجنبية، لاسيما في ظل عولمة حقوق الإنسان وإقرار مسؤولية الحماية "حق التدخل الإنساني"[18] وهو الأمر الذي يعرض أمن الدولة وثرواتها للخطر، خصوصا وأن التدخلات الأجنبية التي يتم تبريرها بحجة حماية حقوق الإنسان والأقليات، تنطوي على أهداف ورهانات جيوسياسية، وبخاصة السيطرة على الثروة النفطية للمنطقة، ولعل هذا ما أثبته التدخل الأطلسي في العراق وفي ليبيا.

5. الإسقاطات الميدانية لآليات إدارة التعددية الدينية على الحالة اللبنانية

يعتبر التنوع إحدى الخصائص الجوهرية التي تطبع المجتمعات البشرية، بيد أن الرهان الأساسي لهذه المجتمعات والدول، يتمثل في مدى إمكانية إدارة هذا التنوع الديني والثقافي، بالشكل الذي يؤدي إلى ضمان أمن الدولة ووحدتها الوطنية. وعليه، يهدف هذا المحور إلى تقديم نظرة عامة حول واقع التعددية الدينية والثقافية وإشكالاتها في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى إسقاط آليات إدارة التعددية الدينية على الحالة اللبنانية.

1.5 نظرة عامة في واقع التعددية الدينية والثقافية وإشكالاتها في منطقة الشرق الأوسط

تشكل منطقة الشرق الأوسط، أحد المجالات الجيوثقافية والدينية الأكثر تنوعا على الصعيد الثقافي والديني واللغوي والعرقي ..، بيد أن هذا الثراء والتنوع الذي تتميز به المنطقة، أدى نتيجة العجز الديمقراطي والفشل السياسي للأنظمة السياسية القائمة في المنطقة في إدارة هذا التنوع الديني والثقافي، إلى إثارة العديد من الأزمات الهوياتية والأمنية.[19]

ولعل هذا ما تجلى بالأساس، في المشاكل الهوياتية التي عرفها المغرب مع الأمازيغ ..، وأحداث الربيع الأمازيغي التي شهدتها الجزائر، والأمر ذاته ينسحب على منطقة المشرق العربي، من خلال الأزمة الهوياتية والحرب الأهلية التي شهدتها لبنان، بالإضافة إلى الأشكال المختلفة للتعبئة المذهبية والاقتتال الطائفي التي عرفتها سوريا واليمن بعد "الربيع العربي"...الخ.[20]

ولذلك، من خلال إجراء مسح عام على منطقة الشرق الأوسط، يتضح أن الكثير من دول المنطقة تواجه تحديات إدارة التعدد الديني والثقافي. بيد أن المنطق المنهجي ومتطلبات التحكم والإمساك بالموضوع محل البحث والدراسة، يستدعي التطرق إلى دراسة حالة.

ومن هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة، ستقتصر على التركيز على الحالة اللبنانية، باعتبارها تشكل إحدى الحالات النموذجية الخصبة، لبحث وإبراز كيفية تطبيق آليات إدارة التنوع الديني والطائفي والثقافي، بالشكل الذي يضمن حقوق وأمن المجموعات والأقليات الدينية والثقافية المختلفة، وفي نفس الوقت، يتم الحفاظ على بقاء الدولة وحمايتها من خطر التفكك والزوال.

2.5 إسقاط آليات إدارة التعددية الدينية على الحالة اللبنانية

إن الدارس لخريطة التركيبة الدينية والثقافية للمجتمع اللبناني، يستشف بأن لبنان تمثل إحدى الدول الشرق أوسطية الأكثر تنوعا على الصعيد الديني والطائفي والثقافي. ومن خلال تفكيك البنية الثقافية والمذهبية للمجتمع اللبناني، يتضح أن الخريطة الدينية والثقافية لهذا المجتمع الهجين وغير المتجانس، تتشكل من:

- **المسلمين:** وينقسمون إلى سنة، شيعة ودروز.
- **المسيحيين:** وينقسمون إلى موارنة، كاثوليك وأورثودوكس.

كما تجدر الإشارة، أن التركيبة الاجتماعية والدينية والثقافية اللبنانية، هي نتاج تلاقح حصل بين تجربة مجتمعية سياسية لبنانية مشبعة بموروثها العثماني، وتجربة فرنسية انتدابية مشبعة بتجربة مواطنة انبثقت من موروثها الثوري. ولذلك، فالصراع التاريخي بين المد الإسلامي والمسيحي في لبنان، أنتج فسيفساء عقائدية متميزة وفريدة من نوعها. علاوة على ذلك، فإن خصائص البنية القاعدية للاجتماع اللبناني ترتكز على ثلاث أضلاع أساسية، وهي: الطوائف، والمناطق، والعائلات.[21]

إن الدارس للتجربة اللبنانية في إدارة التنوع الديني والثقافي، يلحظ أن الكثير من الطروحات النظرية لإدارة التنوع الديني والهوياتي تجسدت في واقع الاجتماع السياسي اللبناني. ومن هذا المنطلق، فقد طُبقت في الحالة اللبنانية سياسة الاعتراف العام بالمجموعات الدينية والأقليات الطائفية، في هذا السياق، كتب "أنطوان مسرة" في "النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني"، أن الدستور في لبنان، يكرس ليس فقط تمثيل الطوائف، وإنما أيضا يضمن استقلاليتها في مسائل الأحوال الشخصية والتعليم.[22]

ومن جهة أخرى، أقر اتفاق الطائف لعام 1989، حقوق وحريات الطوائف الدينية المختلة، كما ضمن حقها في التمثيل السياسي والمشاركة في السلطة دونما إقصاء لأي مكون ثقافي أو اجتماعي.[23]

كما تجسدت في الحالة اللبنانية آلية الديمقراطية التوافقية، من خلال اعتماد مبدأ "التوافق" بين مكونات الاجتماع السياسي، أي الطوائف والمجموعات الدينية المختلفة في لبنان، في رسم السياسات والتوجهات العامة، وتحديد

المناصب وكيفية ملئها، وكذلك كيفية تقاسم السلطات وتوزّعها و طريقة التقاسم الطائفي للوظائف دون تهميش لأي مكون اجتماعي.

وقد اهتدت التجربة اللبنانية، في هذا الإطار إلى تقاسم ثلاثي للسلطة بين الطوائف الدينية، وذلك على النحو التالي:

- رئيس الجمهورية مسيحي.
- رئيس المجلس النيابي شيعي.
- رئيس مجلس الوزراء سني.

والجدول التالي، يوضح كيفية تقاسم وتشارك السلطة بين المجوعات والطوائف الدينية المختلفة، التي يتشكل منها الاجتماع السياسي اللبناني.

الجدول رقم 1: تقاسم السلطة والتمثيل السياسي للطو ائف الدينية في لبنان.

الطائفة	التمثيل النيابي		التمثيل في مجلس الوزراء		المناصب الوزارية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الموارنة	30	30.3	886	25.9	105	25.5
السنة	20	20.2	806	23.7	102	24.7
الشيعة	19	19.2	480	14.1	55	13.3
الأرتودوكس	11	11.1	421	12.3	52	12.6
الكاتوليك	6	6.1	376	11.0	46	11.1
الدروز	6	6.1	408	11.9	48	11.6
الأرمن الأورتودوكس	4	4.0	32	0.9	4	0.96
الأرمن الكاتوليك	1	1.0	7	0.2	1	0.2
البروتيستانت	1	1.0	--	--	--	--
الأقليات الأخرى	1	1.0	--	--	--	--

Source: Dekmejian Henry, "Consociational Democracy in Crisis: The Case of Lebanon", Comparative Politics, vol. 10, No 2, 1978, p.244.

الواقع، أن حساسية وهشاشة البنية الاجتماعية للبنان المشكلة من عدة مجموعات ثقافية وطائفية، شكلت قوة دفع أساسية لجعل النظام السياسي يعمل على تفادي الانزلاق في أزمات أمنية، من خلال الحرص على صياغة ميثاق للعيش المشترك " اتفاق الطائف"، وكذا تجسيد فكرة الحياد السياسي للدولة وضمان المساواة والعدالة بين المكونات الثقافية والطائفية المختلفة، التي يتشكل منها الاجتماع السياسي اللبناني، وعلى هذا، نصت

المادة السابعة من الدستور اللبناني المعدل باتفاق الطائف، "أن كل اللبنانيون متساويين أمام القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الواجبات العامة دون فرق بينهم."[24]

وتأسيسا على ما سبق، يتضح أن الخبرة اللبنانية في التعامل مع التنوع المجتمعي، جسدت الكثير من آليات إدارة التعدد الديني والثقافي، الأمر الذي مكن المجموعات الدينية والطائفية في لبنان على ممارسة حقوقها، فضلا عن ضمان تمتعها بهامش أوسع من التمثيل السياسي، وفي الوقت ذاته، تم تجنيب الدولة اللبنانية خطر التفكك والزوال، بعد السنوات الطويلة من الاقتتال الطائفي والحروب الأهلية.

6.الخاتمة:

انطلاقا من تضاعيف صفحات هذه الدراسة، يمكن الخلوص، إلى أن مسألة إدارة التنوع الديني والثقافي في المجتمعات التعددية والهجينة، أصبحت تشكل إحدى القضايا الشائكة لاسيما في ظل تنامي زخم الصراعات الطائفية والأزمات الهوياتية. وتزداد الأهمية التي تكتسبها سياسات إدارة التعددية الدينية والثقافية، خاصة في ظل الفشل الديمقراطي والعجز الوظيفي للأنظمة السياسية في التعامل مع التنوع المجتمعي، الأمر الذي يؤدي في الكثير من الحالات إلى إفراز تبعات خطيرة على الوحدة الوطنية والترابية للدولة، فضلا عن تهديد أمنها القومي وسلامتها الإقليمية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الخبرة اللبنانية، اهتدت بعد سنوات طويلة من الصراعات الطائفية والحروب الأهلية، إلى اعتماد الكثير من الآليات الكفيلة باستيعاب وإدارة التعددية الدينية، خاصة آلية الديمقراطية التوافقية، سياسة الاستيعاب، تقاسم السلطة والثروة والوظائف، وغيرها من الترتيبات التي حققت الاستقرار النسبي في لبنان، ذلك أن السلام المستدام، يقتضي بالأساس التجاوز النهائي لمنطق الطائفية إلى ترسيخ ثقافة المواطنة في واقع الاجتماع السياسي اللبناني.

وبناء على ما سبق، تقترح هذه الدراسة مجموعة من التوصيات الكفيلة بإدارة التنوع الديني والثقافي في الدول والمجتمعات التعددية، وهي على النحو التالي:

- إن حماية حقوق المجموعات الدينية والثقافية وضمان استقرار الدولة ووحدتها الترابية، مرهون بمدى نجاح وفعالية السلطة المركزية للدولة في تجسيد سياسات إدارة التنوع الديني والثقافي. ومن جهة أخرى، كلما فشلت الدولة في إدارة التعددية الدينية والهوياتية، وراهنت على منطق التهميش والإقصاء والاستيعاب القسري والمعالجة الأمنية، كلما ساهم ذلك في تغذية الصراعات الطائفية وانبعاث المطالب الانفصالية والأزمات الهوياتية..، الأمر الذي يعرض قيم الوحدة الوطنية، السلامة الإقليمية والأمن القومي للخطر.
- إن سياسة الاعتراف العام بالمجموعات الدينية والثقافية، الحياد السياسي للدولة، الديمقراطية التوافقية، خيار المواطنة وسياسة الاستيعاب، العدالة الثقافية والإثنية..، كلها تشكل مداخل هامة لإدارة التنوع

الديني والثقافي في المجتمعات التعددية غير المتجانسة، بالشكل الذي يؤدي إلى ضمان حقوق الأقليات الدينية والثقافية، وفي الوقت ذاته يتم تجنيب الدولة خطر التفكك والزوال.

- إن الإدارة الديمقراطية للتعددية الدينية القائمة على المواطنة، المساواة، التوزيع العادل للسلطة والثروة ..، كلها آليات تعمل في جانبها الأكبر على ضمان العيش المشترك وتعزيز دعائم السلم الاجتماعي المستدام.

7.الهوامش:

[1]عبير بسيوني، أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، 2012، ص175.

[2] أنطوان مسره، الإدارة الديمقراطية للتعددية الدينية والثقافية: لبنان من منظور عربي مقارن، جامعة القديس يوسف: كرسي اليونسكو لدراسة الأديان المقارنة والوساطة والحوار، 2018، ص139.

[3] عبير بسيوني، المرجع السابق، ص ص181-182.

[4] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص208.

[5] Theo Goldberg, Multiculturalism: A Critical Reader, Oxford: Basil Blackwell Ltd, 1994, p.92.

[6] حسام الدين علي مجيد، المرجع السابق، ص200.

[7] Michael Walzer, On Toleration, London: Yale University Press, 1997, p.81.

[8] عزمي بشارة، "في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية نموذجا إيرلندا ولبنان"، سياسات عربية، العدد 30، 2018، ص7.

[9] فوزية لبادي، إشكالية إدارة التنوع الإثني في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص65.

[10] Wil Kymlicka, Politics in the Vernacular: Nationalism Multiculturalism an Citizenship. Oxford: Oxford University Press, 2001, p.78.

[11] حسام الدين علي مجيد، المرجع السابق، ص ص242-243.

[12] اليوسفي حازم، "الفيدرالية والنظم الاتحادية"، مجلة قضايا، العدد 10، 2005، ص130.

[13] تانيا كيلي، "التعايش في ظل الاختلاف"، سلسلة أوراق ديمقراطية، العدد 02، 2005، ص5.

[14] حسام الدين علي مجيد، المرجع السابق، ص335.

[15] Ted Gurr, Why Men Rebel, Colorado: Paradigm Publishers, 2010.

[16] جابرييل ألموند، جي بنجهام باويل، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.

[17] Bary Posen, "Security Dilemma and Ethnic Conflicts", Journal Survival, Vol 35, No 2, 1993, p.28.

[18] Mario Bettati, Le Droit D'ingérence, Paris: Editions Odile Jacob, 1996.

[19] Claude Gerard, La Méditerranée: Géopolititque et Relations Internationales, Paris : Ellipses, 2007, p.49.

[20] عز الدين لمناصرة، المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب، القاهرة: دار الشروق، 1998.

[21] ملحم شاوول وآخرون، خارطة طريق إلى دولة مدنية: إدارة التعدد الثقافي داخل نظام ديمقراطي، مؤسسة كونراد آديناور، 2017، ص14.

[22] عزمي بشارة، المرجع السابق، ص18.

[23] شاكر الأنباري، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها، بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007، ص62.

[24] ملحم شاوول، المرجع السابق، ص ص11-12.

8.قائمة والمراجع:

أولا: باللغة العربية:

1. ألموند جابرييل، جي بنجهام باويل، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.
2. الأنباري شاكر، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها، بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007.
3. بسيوني عبير، أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، 2012.
4. بشارة عزمي، "في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية نموذجا إيرلندا ولبنان"، سياسات عربية، العدد 30، 2018.
5. شاوول ملحم وآخرون، خارطة طريق إلى دولة مدنية: إدارة التعدد الثقافي داخل نظام ديمقراطي، مؤسسة كونراد آديناور، 2017.
6. علي مجيد حسام الدين، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
7. كيلي تانيا، "التعايش في ظل الاختلاف"، سلسلة أوراق ديمقراطية، العدد 02، 2005.
8. لبادي فوزية، إشكالية إدارة التنوع الإثني في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.
9. لمناصرة عز الدين، المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب، القاهرة: دار الشروق، 1998.
10. مسره أنطوان، الإدارة الديمقراطية للتعددية الدينية والثقافية: لبنان من منظور عربي مقارن، جامعة القديس يوسف: كرسي اليونسكو لدراسة الأديان المقارنة والوساطة والحوار، 2018.
11. اليوسفي حازم، "الفيدرالية والنظم الاتحادية"، مجلة قضايا، العدد 10، 2005.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

12. Bettati Mario, Le Droit D'ingérence, Paris: Editions Odile Jacob, 1996.
13. Gerard Claude, La Méditerranée: Géopolititque et Relations Internationales, Paris : Ellipses, 2007.
14. Goldberg Theo. Multiculturalism: A Critical Reader, Oxford: Basil Blackwell Ltd, 1994.
15. Gurr Ted, Why Men Rebel, Colorado: Paradigm Publishers, 2010.
16. Henry Dekmejian, "Consociational Democracy in Crisis: The Case of Lebanon", Comparative Politics, vol 10, No 2, 1978.
17. Kymlicka Wil, Politics in the Vernacular: Nationalism Multiculturalism an Citizenship. Oxford: Oxford University Press, 2001.
18. Posen Bary, "Security Dilemma and Ethnic Conflicts", Journal Survival, Vol 35, No 2. 1993.
19. Walzer Michael, On Toleration, London: Yale University Press, 1997.